المقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل كتابه المبين، هدى ونورًا للمتقين، وأيد دينه القيم بالآيات والبراهين لتحصيل اليقين، وتحدى المعاندين والجاحدين، فقال: ﴿هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾ [الأنعام: 148]، وقال: ﴿هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: 111]. وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الصادق الأمين، القائل: «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين»[1]، وعلى آله، وأصحابه، والتابعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

1 ـ وبعد، فإن رؤية الأحكام مخرجة على قواعد الشرع، مبنية على مآخذها، مما ينهض الهمم لاقتباسها، ويغري بتقمص لباسها[2]، ويهدي إلى تبين مناطاتها ومقاصدها، ومعرفة كيفية استنباطها، وقياس نظائرها عليها، وكل ذلك مما قد يوصل الباحث المجد إلى تحصيل ملكة الاستنباط، اللازمة لتجديد الفقه الإسلامي وإقداره على ابتداع الحلول الناجعة لكل ما يستجد في الحياة من وقائع وأحداث، ويؤكد لديه صلاحية شريعة الله لكل زمان ومكان، وقدرتها على تنظيم وتوجيه حياة الإنسان في كل المجالات.

وإن تحصيل هذه الملكة الاستنباطية المبدعة، هو الفقه الحق، وليس حفظ المسائل، والفروع، والأقوال، والمتون، وإن بلغ ذلك أقصى ما يمكن أن يبلغه إنسان، لأن الخفاف الحق ـ كما يرى ابن رشد الحفيد محقًا ـ ليس هو الذي عنده خفاف كثيرة، ولكنه الذي يقدر على عملها، ويحسن أن يصنع لكل قدم خفا يوافقها، لأن الذي عنده خفاف كثيرة، وهو لا يحسن صنعها، سيأتيه إنسان يومًا ما بقدم، لا يجد في خفافه ما يصلح لها، فيلجأ إلى صانع الخفاف ضرورة[3]، فالفقه الحق إذن هو الإبداع والابتكار، وليس الرواية والاجترار.

ولتحصيل الملكة المذكورة لا بد من معرفة مذاهب السلف بأدلتها، ومعرفة مواقع اختلافاتهم ومثاراتها، لأنه بمعرفة المذاهب بأدلتها يعرف المتمكن الراجح من المرجوح منها، وتتضح له المشكلات، وتظهر له الفوائد

---

(1) أخرجه ابن عبد البر عن عمر ومعاوية رضي الله عنهما. ن: جامع بيان العلم وفضله 23 - 25.

(2) ن: الذخيرة 36.

(3) البداية 2 / 317. كتاب الصرف.

النفيسات[1]، وبمعرفة مواقع الاختلافات ومثاراتها، وإحكام النظر في ذلك، يترشح له أن يبلغ درجة الاجتهاد، لأنه يصير بصيرًا بأصول المذاهب وقواعدها، وأنواع الأدلة، ومراتب حجتها ودلالتها، خبيرًا بمسالك العلة ودروبها، ووجوه الاعتراضات، وكيفية إيرادها ونقضها، عليمًا بمواقع الإجماع والاختلاف، ومرامي النصوص، ومقاصد الشرع، «جديرًا بأن يتبين له الحق في كل نازلة تعرض له»[2]، وأن يجد الحل المناسب لكل واقعة تنزل به. وفي هذا يقول ابن رشد الحفيد:

«ويشبه أن يكون من تدرب في هذه المسائل (أي مسائل الخلاف)، وفهم أصول الأسباب التي أوجبت خلاف الفقهاء فيها، أن يقول في نازلة نازلة من النوازل، أعني أن يكون الجواب فيها على مذهب فقيه فقيه من فقهاء الأمصار، أعني في المسألة الواحدة بعينها... وذلك إن نُقِل عنه في ذلك فتوى. فأما إذا لم ينقل عنه في ذلك فتوى، أو لم يبلغ ذلك الناظرَ في هذه الأصول، فيمكنه أن يأتي بالجواب بحسب أصول الفقيه الذي يفتي على مذهبه، وبحسب الحق الذي يؤديه إليه اجتهاده»[3].

وهذا أمر لا شك فيه، لأنه بالوقوف على أقوال العلماء واجتهاداتهم في قضية تتنازعها الأنظار، يكشف الحق لمن يكون قادرًا على النظر وفحص أساليب الاستدلال، لأن الذي ينظر إلى الأمر من كل وجوهه، يكون أقدر على الحكم بالصواب أو الخطإ فيه، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: «أعلم الناس أبصرهم بالحق إذا اختلف الناس»[4]، ولذلك أيضًا ـ كما قال الشاطبي ـ «جعل الناس العلم معرفة الاختلاف»[5]، وقال قتادة: «من لم يعرف الاختلاف لم يشم أنفه الفقه»[6]، وقال ابن السبكي: «إذا لم يعرف (أي المفتي) الخلاف والمأخذ، لا يكون فقيهًا، إلى أن يلج الجمل في سم الخياط، وإنما يكون رجلاً ناقلاً... حامل فقه إلى غيره، لا قدرة له على تخريج حادث بموجود، ولا قياس مستقبل بحاضر، ولا إلحاق شاهد بغائب، وما أسرع الخطأ إليه، وأكثر تزاحم الغلط عليه، وأبعد الفقه لديه»[7].

ومن الغريب أن هذه الحقيقة قد فاتت مالكية الأندلس والمغرب فجمدوا منذ أمد

---

(1) ن: المجموع 1 / 5.
(2) ن: الموافقات 4 / 160.
(3) ن: البداية 2 / 612.
(4) أخرجه ابن عبد البر عن ابن مسعود رضي اللّه عنه. ن: جامع بيان العلم 2 / 53.
(5) ن: الموافقات 4 / 161.
(6) ن: ن م.
(7) ن: معرفة الخلاف الفقهي 82.

بعيد على نصوص المذهب ورواياته، وجعلوا التقليد دينهم، والاقتداء يقينهم ولم يبيحوا ـ كما قال ابن عبد البر ـ: «النظر في كتب من خالف مالكًا إلى دليل يبينه، ووجه يقيمه لقوله وقول مالك، جهلاً منهم وقلة نصح، وخوفًا من أن يطلع الطالب على ما هم فيه من النقص والتقصير، فيزهد فيهم»[1]، ولم يقفوا عند هذا الحد، بل تركوا سبيل الاستدلال من حيث استدل الأيمة، وعلماء الأمة جملة، وجعلوا ما يحتاج إلى أن يستدل عليه من أقوال من سبقهم من الأصحاب دليلاً على غيره، من غير معرفة أصل ذلك ولا وجهه، فصاروا بذلك ـ كما يقول ابن عبد البر أيضًا ـ: «لا يقيمون علة، ولا يعرفون للقول وجهًا، وحسب أحدهم أن يقول: فيها رواية لفلان، ورواية لفلان، ومن خالف عندهم الرواية التي لا يقف على معناها وأصلها، وصحة وجهها، فكأنه قد خالف نص الكتاب، وثابت السنة»[2].

وقد انتهى هذا الحال بهم إلى أن أصبح مبلغ الحجة في فقه أكثر مؤلفات المتأخرين منهم، أن يقال: هذا الذي استظهره فلان، أو شهره، أو نصه، أو هذا الذي جرى به العمل، من غير تعريج على ذكر دليل في ذلك كله، فانقطع بذلك الفقه عن معينه، وأنبت عن قواعده وأصوله، وبدا عاجزًا عن ملاحقة تطور المجتمع، ومواكبة سيره، بل توجيهه وقيادته اللذين هما أصل وظيفته فيه.

وإنه لا سبيل إلى استعادة هذا الفقه حيويته وفاعليته، وريادته، وهيمنته على الحياة، وضبط تطوراتها، وتوجيه مسارها، إلا بإعادة ربطه من جديد بأصوله التي قام عليها، وبها، من الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، وغير ذلك من الأدلة المعتبرة، وشحذ طاقاته، وتوسيع آفاقه وإمكاناته بمقارنته بغيره من المذاهب، وتسليحه بما يلزم ـ لحفظ بنيانه وصون كيانه ـ من أصول المناظرة، ومناهج الحجاج.

وإنه في ظل ما يتنادى به في بلدنا المغرب من وجوب التمسك بوحدة المذهب المالكي، وفي ظل ما يشهده هذا البلد من بوادر نهضة علمية مباركة، وسعي جاد من أجل تأكيد الذات، وإثبات الكينونة، إنه في ظل ذلك كله، قد أصبح من اللازم العمل بكل سبيل من أجل إنجاز هذه المهمة.

ومن خير ما يقرب طريق الوصول إلى ذلك، تحقيق ونشر نفائس تراثنا الفقهي المالكي وعيونه، وإخراجها إخراجًا يكشف لأمتنا عن دخائره وكنوزه، ويوقفها على مكامن قوته وريادته، وفي مقدمة ما يجب أن تصرف له العناية في هذا المجال، كتب الخلاف العالي، المصنفة على طريقة المناظرة والاستدلال، خاصة منها ما التزم فيه

---

(1) ن: جامع بيان العلم 2 / 210.
(2) ن: ن م.

الإنصاف في مناقشة أرباب الخلاف.

2 ـ وإسهامًا مني في خدمة فقهنا المالكي وإحيائه قد كنت والحمد لله حققت ـ لنيل دبلوم الدراسات العليا ـ قسم المعاملات من كتاب «تهذيب المسالك في نصرة مذهب مالك على منهج العدل والإنصاف في شرح مسائل الخلاف» للإمام الشهيد أبي الحجاج يوسف بن دوناس الفندلاوي (ت 543هـ).

غير أن هذا العمل على أهميته، ظل بحاجة إلى إتمامه، بتحقيق قسم العبادات الباقي منه، وإقامة دراسة تحليلية عنه، تبرز مضامينه ومحتوياته، وتعكس جهود مؤلفه فيه، ومدى ريادته به، ولذلك بقيت النفس متعلقة به، راغبة في إتمام ما لم يتم منه، حتى تعم به الفائدة، وتعظم العائدة.

وقد زاد من هذا التعلق والرغبة عندي، إشارة شيوخي وزملائي من أهل العلم والخبرة علي، بجعل دراسة الكتاب المذكور، وتحقيق ما بقي منه موضوع أطروحتي لنيل الدكتوراه فلم يكن إلا أن قطعت التردد بالعزم، وقضيت في أمري بالحسم، واخترت أن يكون موضوع أطروحتي: كتاب تهذيب المسالك في نصرة مذهب مالك، على منهج العدل والإنصاف، في شرح مسائل الخلاف، قسم العبادات: دراسة وتحقيق، وبهذا ـ والحمد للّه ـ تم إنجاز الكتاب بكامله.

3 ـ وقد وقع اختياري على هذا الكتاب ـ بالإضافة إلى ما سبق ـ للاعتبارات الآتية:

الاعتبار الأول: أهمية متنه، وذلك لأنه:

أولاً: نص في الفقه الذي لا تقوم الأمة الإسلامية حق القيام إلا به، ولا تتأسس حضارتها، وعمرانها إلا عليه وفي ظله، ولا يصح لأي فرد منها أن يقدم على تصرف حتى يعلم حكم اللّه فيه منه، لأنه وحده القانون المنظم لحياة المسلم وتصرفاته، والمتكفل الأجدر بإيجاد التشريع المناسب، والحل الملائم، لكل ما يستجد من تطورات وأحداث في حياته.

وثانيًا: نص في الخلاف العالي الذي لا تتقرر الأحكام فيه في الغالب مجردة عن أدلتها، ولا مفصولة عن عللها، ولا منظورًا إليها من زاوية نظر واحدة، وإنما تتقرر في سياق الأدلة، ومقاصد التشريع، من خلال أنظار، ومناهج تشريعية، يمنح تنوعها، وتعددها من القدرة على الفهم السليم، والاستنباط الصحيح، ما يجعل الناظر فيها أقرب إلى ولوج باب الاجتهاد.

وثالثًا: نص يتناول بالتحليل الفقهي المقارن 347 مسألة خلافية، في أحكام العبادات والمعاملات، التي بالناس مسيس الحاجة إلى معرفتها.

ورابعًا: نص ينصر المذهب بالأدلة والاستدلال، وليس بالأقوال المجردة للرجال، فليس فيه منتهى الحجة أن يقال هذا الذي استظهره، أو شهره، أو نصه فلان، وإنما ما ثبت وصح من ذلك بالحجة والبرهان، ومعلوم أن العلم عنده أهله، هو معرفة الحق بدليله، وكل ما لم يثبت بدليل، فليس من العلم بسبيل.

وخامسًا: نص يشتمل على مئات القواعد الفقهية والأصولية التي قد يعز وجودها في أمهات الكتب غيره، ولا غرابة في هذا، فإن للشريعة ـ كما قال الإمام القرافي ـ «قواعد كثيرة جدًا عند أيمة الفتوى، والفقهاء، لا توجد في كتب أصول الفقه أصلاً»[1]. ومعلوم أنه بمعرفة هذه القواعد «يعرف قدر الفقيه ويشرف، ويظهر رونق الفقه ويعرف، وتتضح مناهج الفتوى وتكشف»[2].

وسادسًا: نص مالكي قديم نادر فذ، لا يعرف من نسخه ـ فيما أعلم ـ إلا نسخة وحيدة محفوظة في الخزانة الحمزية بناحية الرشيدية، جنوب المغرب، ولا يعرف لمالكية المغرب غيره في موضوعه ومنهجه ومستواه فيما انتهى إلي علمه. واللّه أعلم.

الاعتبار الثاني: أهمية منهج تأليفه، وتتجلى هذه الأهمية في:

أ ـ دقة وصرامة تنظيمه في عرض المسائل، وسوق الأدلة، ومحاجة المخالفين، بحيث يسلك مؤلفه في ذلك كله منهجًا محددًا واضحًا مطردًا، لا يكاد يحيد عنه من أول الكتاب إلى آخره.

ب ـ إنصاف المخالفين بعرض أقوالهم، وأدلتهم، كما هي مقررة عندهم، كاملة، واضحة، مفصلة، مع بيان الاستدلال بها، ومحل الشاهد منها، والإقرار بصحتها إن لزم الأمر، ومناقشتهم مناقشة علمية نزيهة، لا تكاد تحس فيها أثر تعصب أو شهوة أو حب غلاب.

جـ ـ ربطه أحكام المسائل بأدلتها من الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، وغيرها من الأدلة المعتبرة.

د ـ اختصاره في القول مع الوفاء بالمراد، فلا يطيل إطالة القاضي ابن القصار في «عيون الأدلة»[3]، ولا يوجز إيجاز القاضي عبد الوهاب في «الإشراف»[4]، وإنما هو وسط بين ذلك، مع اشتماله على خير ما هنالك.

---

(1) ن: الفروق 2 / 110.
(2) ن: الفروق 1 / 3..
(3) ن: مخطوط يوجد سفره الأول في مكتبة الأسكوريال تحت رقم: 1088.
(4) ن: مطبوع متداول.

هـ ـ يسر عبارته، ودقة تعبيره، ووضوح استدلالاته، واعتراضاته، ونقوضه، في الغالب الأعم.

الاعتبار الثالث: أهمية مؤلفه الإمام الفندلاوي رحمه الله تعالى، وتتجلى هذه الأهمية:

أولاً: في قدرته العلمية العالية التي أهلته للتأليف في الخلاف العالي، الذي لا يقدم على التأليف فيه إلا أكابر العلماء وجهابذتهم؛ بل وإلى وضع منهج متفرد فيه لم يسبق إليه كما أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه «التهذيب» الذي نحققه.

كما أهلته لأن يبوئ المذهب المالكي بدمشق ـ بعد انحصار ظله بها ـ مكانًا عليًا، وأن يعتلي كرسي مشيخته، وأن يدرس بالجامع الأموي أصوله، وفروعه، ويناظر على قواعده في مسائل الخلاف، أصحاب المذاهب الأخرى، وأن يحظى ـ وهو الغريب الدار ـ بحضور الموافق والمخالف مجالس تدريسه، وتحديثه، وتذكيره.

ثانيًا: في وقوفه الصلب في وجه الباطنية المخربين، المدعين اختصاص أيمتهم بدرك أسرار الدين، ودحض مزاعمهم، وكشف أباطيلهم، وتحذير الناس من موالاتهم، وإصداره فتوى خاصة بذلك.

ثالثًا: في موقفه الجهادي الآسر في وجه الحملة الصليبية الثانية على دمشق سنة 543هـ، وإصراره على خوض المعركة، رغم بلوغه من الكبر عتيًا، وقوله قبل استشهاده لمن أراد أن يثنيه عن عزمه ـ لشيخوخته ووهنه ـ قولته التي سيظل صداها يتردد في مسمع الزمان، وقلوب أهل الإيمان إلى يوم الدين: «قد بعت، واشترى مني، فوالله، لا أقلته، ولا استقلته» يريد قول الله عز وجل: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ [التوبة: 111].

الاعتبار الرابع: تحقيق رغبات عندي طالما ألحت علي في مسيرتي العلمية، وقراءتي المتكررة لسيرة إمامنا الشهيد، وكتابه: «التهذيب»، منها:

أولاً: إحساسي العميق بضرورة خدمة فقهنا المالكي، بإعادة ربط أحكامه بأدلتها، وفروعه بأصولها، حتى ينفى عنه ما تتناقله الآحاد والجموع، من أنه فقه رواية وفروع: وقد وجدت في «تهذيب المسالك»، ما يفي ـ بحمد الله ـ بالكثير من ذلك، فكان اختياري له لذلك.

ثانيًا: إحساسي العميق بوجوب الوفاء بحق إمامنا الشهيد أبي الحجاج يوسف بن دوناس الفندلاوي (ت 543هـ)، الذي بلغ ما قد عرفنا من المكانة العلمية ونفوذ الشخصية، دون أن يلقى من الدارسين ـ قدمائهم والمحدثين ـ من العناية والاهتمام ما هو

أهله؛ بل ظل مغمورًا طوال هذه القرون (من القرن 6 إلى القرن 15هـ)، لا يعرف من خبره إلا القليل، ولا يعلم عن مؤلفاته إلا «فتوى» نشرها الأستاذ جواد المرابط المغربي الدمشقي، لأول مرة بدار الكتاب الجديد، ببيروت سنة 1966، تكاد ـ لندرتها ـ تعتبر في حكم المفقودات.

ولعل أقل ما يجب وفاء بحق هذا الإمام الهمام، أن أحقق، وأدرس، وأنشر كتابه النادر الهام: «تهذيب المسالك...» الذي آمل أن يكون تحقيقه ودراسته ونشره مفاجأة سارة للأوساط العلمية، وإضافة هامة متميزة في حقل الدراسات الفقهية المقارنة، وتعريفًا علميًا لائقًا بمقام إمامنا الشهيد الفندلاوي رحمه اللّه تعالى.

4 ـ وقد قسمت عملي في هذا البحث إلى قسمين:

القسم الأول: قسم الدراسة، وقد اشتمل على مقدمة، وخمسة فصول، وفهرسين.

في المقدمة تحدثت عن موضوع البحث، ودوافع اختياري له، وخطة إنجازه، والصعوبات التي واجهتني في إعداده ثم اعتذرت عما قد يكون ألم بعملي من الخطإ والتقصير، وختمت بوافر شكري وامتناني لأستاذي المشرف، ولكل من أفادني بقليل أو كثير.

وفي الفصل الأول الذي عنوانه: الإمام الفندلاوي، صاحب كتاب «تهذيب المسالك...» تحدثت عن هذا الإمام في مبحثين:

أحدهما عن عصره في محل ظهوره واشتهاره، وهو بلاد المشرق والشام ما بين 460 و543هـ وانحصر الكلام فيه في ناحيتين اثنتين هما:

أولاً: الناحية السياسية، وتبين أنها كانت في غاية الضعف والاضطراب، الأمر الذي أدى إلى اشتعال الكثير من الفتن والصراعات، وتواصل الحروب والانقسامات، وأتاح الفرصة للحملة الصليبية الأولى بأن تتوج باحتلال بيت المقدس وفلسطين، وإنشاء ثلاث إمارات أخرى ببلاد الشام.

ثانيًا: الناحية الثقافية، وقد كانت ـ على عكس ما يتوقع ـ في غاية الازدهار، وذلك بسبب تنافس الملوك والأمراء والوزراء في تقريب العلماء منهم، وبناء المدارس لهم، وحضور مجالسهم، طلبًا لما عندهم أو رغبة في كسب ود العامة بهم، وكذا بسبب الاحتكاك الحاد المتواصل الذي كان بين أهل الطوائف، والمذاهب الفقهية والكلامية.

وكان من مظاهر هذا الازدهار بروز العديد من جهابذة العلماء في شتى فروع المعرفة النقلية والعقلية، كالشيرازي، والجويني، والغزالي، والسرخسي، والكاساني، وأبي الوفاء ابن عقيل، وأبي الخطاب الكلوذاني، والفندلاوي، والزمخشري، والشهرستاني، وابن الجوزي، وغيرهم كثير.

وثانيهما عن حياته، وتحدثت فيه في سبعة مطالب عن اسم إمامنا الشهيد ونسبه، ومولده ونشأته، ورحلته إلى الحج وإقامته بالشام، ومقامه العلمي، وصلابته في الحق، وجهاده واستشهاده، وكراماته، ثم ختمت ذلك بلائحة مصادر ترجمته، التي أمكنني الاطلاع عليها، والاستفادة منها.

وفي الفصل الثاني، وعنوانه: كتاب «تهذيب المسالك والخلاف الفقهي»، بنيت حديثي على أربعة مباحث.

في الأول عرفت الخلاف الفقهي، وبينت أنواعه، ومراحل تطوره من عصر النبوة إلى الوقت الحاضر.

وفي الثاني تحدثت عن أسبابه، وذكرت أنها تأبى أن تنحصر في عدد محدد على القطع، ثم أجملتها للتقريب ـ مع التمثيل ـ في ستة هي: الاختلاف في ثبوت النص أو عدم ثبوته، والاختلاف في فهم النص بعد ثبوته، والاختلاف في قواعد تفسير النص، والاختلاف في بعض الأصول والمصادر الاستنباطية، والاختلاف فيما سكت الشرع عنه، أو لم يرد فيه منه نص بحكمه، والاختلاف بسبب تعارض الأدلة.

وفي الثالث تحدثت عن فوائد معرفته، وموقف المسلم منه من حيث التسليم بمشروعيته، وقبول نتائجه، وعدم الإنكار فيه.

وفي الرابع تحدثت عن حركة التأليف فيه، متتبعًا إياها من أول تصنيف في الخلاف على يد الإمام أبي حنيفة في القرن الثاني إلى نهاية القرن السادس حيث بلغت هذه الحركة أوجها، ثم وضعت قائمة بأقصى ما استطعت الوصول إليه من أسماء المؤلفات المخطوطة، والمطبوعة، والمفقودة في الخلاف والجدل والمناظرة منذ القرن الثاني الهجري، إلى وقتنا الحاضر.

وقد ضمت هذه القائمة نحو 457 مؤلف، منها من نوع المخطوط وحده 117.

وفي الفصل الثالث، وعنوانه: توثيق «تهذيب المسالك»، وبيان موضوعه ومحتواه، تحدثت في ثلاثة مباحث عن عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه، وعن سبب وضعه، وتاريخ تأليفه، وعن موضوعه ومحتواه.

وفي الفصل الرابع، وعنوانه: منهج الإمام الفندلاوي في «تهذيب المسالك»، وخصائصه، رتبت حديثي على ثلاثة مباحث:

الأول في بيان منهجه في العرض والاستدلال، وفيه مطلبان: أحدهما في بيان منهجه في عرض المسائل الخلافية، والثاني في بيان منهجه في الاستدلال، وفيه ثلاثة فروع:

الأول في جملة الأدلة الأصولية المستعملة في «تهذيب المسالك».
والثاني في منهج ترتيب الأدلة.
والثالث في منهج بيان وجوه دلالة الأدلة.

وثاني المباحث في منهجه في الرد والاعتراض، وفيه مطالب:
الأول في منهجه في الاعتراض على الاستدلال بآي الكتاب.
والثاني في منهجه في الاعتراض على الاستدلال بالسنة.
والثالث في منهجه في الاعتراض على الإجماع.
والرابع في منهجه في الاعتراض على الاستدلال بالأقيسة.

وثالث المباحث في خصائص منهجه، وقد ذكرت منها خمسة هي:

1 ـ الاطراد، ويتجلى في: عرض المسائل، والتدليل على الأحكام، وترتيب الأدلة، وبيان وجه دلالتها، والرد والاعتراض؛ حيث يسلك في ذلك كله طريقة محددة لا يحيد عنها من أول الكتاب إلى آخره.

2 ـ والإنصاف، ومن مجاليه: ذكر قول المخالف المعتمد في مذهبه، الذي يناظر عليه أصحابه، لا ما كان من قبيل الروايات الشاذة عنه، وذكر أدلته كما هي مقررة عنده كاملة غير منقوصة، وتقديم ذكر أدلة مخالفة على أدلته، والاعتراف بصحتها إن صحت عنده، والتفويض في الأحكام ـ بعد الترجيح ـ إلى الله، تجنبًا للقطع في مسائل الخلاف.

3 ـ والتعليمية، وتتجلى في: الضبط المنهجي المطرد في عرض المسائل، وذكر الحجج، وكيفية الرد والاعتراض، والتسلسل المنطقي في عرض الأفكار، وترتيب الأدلة، والتكرار المطرد المتقارب الصور.

4 ـ والعلمية، ومن مجاليها: الإيجاز المحكم، والتدليل، والتقسيم، والتعميم.

5 ـ ويسر العبارة، ودقة التعبير.

وفي الفصل الخامس، وعنوانه: تقويم كتاب: «تهذيب المسالك» ومنهج تحقيقه، قسمت حديثي إلى مبحثين:

الأول: في تقويم الكتاب، وفيه مطلبان: أحدهما في بيان أهميته، والثاني في ذكر بعض المآخذ على مؤلفه.

وثاني المباحث في منهج التحقيق، وفيه مطالب:
الأول في وصف المخطوطة الوحيدة المعتمدة، وذكر ما يعتريها في قسم العبادات منها من بتر، وتبعثر.
والثاني في التعليق عليها، وقد تبين منه أن ناسخها لم يكن من أهل العلم والإتقان،

وأن نسخه إياها كان على عجل، لم يتمكن معه من مراجعتها، فوقع بذلك فيها أخطاء كثيرة متنوعة فاحشة، منها الإملائي، والنحوي، ومنها الزيادة، والنقص، والتكرار، ومنها التصحيف، والتحريف وغير ذلك.

والثالث في الطريقة التي سلكتها في تحقيق النص، وهي التي سأفصل القول فيها قريبًا حين الحديث عن القسم الثاني.

والقسم الثاني: قسم التحقيق، ويبتدئ بأول كتاب الطهارة، وينتهي بآخر كتاب الديات، ويشتمل على 347 مسألة خلافية تقع في 55 كتابًا.

وقد سلكت في إنجازه الخطة الآتية:

أولاً: قراءة المخطوطة مرات عديدة، للتعرف على طريقة كتابة ناسخها، وعلى مواطن الخلل فيها؛ لإعداد ما يلزم لتقويمها.

ثانيًا: إعادة ترتيب ترقيمها، لما كان يعتريها من التبعثر، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ثالثًا: كتابة متنها في الثلث الأعلى من الصفحات بخط واضح، مع مراعاة علامات الترقيم، وشروط الكتابة الصحيحة المفهمة، من تقسيم للنص إلى فقرات حسب المعنى، ووضع للنقط، والفواصل، والقواطع، وعلامات التعجب، والاستفهام، ونقط التفسير والحذف، وعلامات التنصيص في محلاتها المناسبة، وغير ذلك مما تقتضيه قواعد الرسم المتبعة في الكتابة الحديثة.

رابعًا: شكل ما يشكل من النصوص القرآنية والحديثية، والأشعار، والنقول، وألفاظ المتن، تذليلاً لصعوبات النص.

خامسًا: كتابة التعاليق بالهامش أسفل الصفحات، مفصولاً بينها وبين المتن بخط عرضي.

وقد اشتملت هذه التعاليق على ما يلي:

أ ـ التنبيه على الأخطاء الواقعة بالمتن، كزيادة بعض الكلمات، أو نقصانها، أو تكرارها، أو انطماسها، أو قلب أحرفها، أو إغفال إعجامها، أو إعجام مهملها، أو إفساد إعرابها، أو رسمها، أو غير ذلك.

ب ـ تصحيح ما يجب تصحيحه من تلك الأخطاء، كتكميل ما لا يستقيم المعنى بدون تكميله، وإقامة ما لا بد من إقامته من كل ما به تصحيف، أو تحريف، مع وضع ما كمل من المتن بين معقوفتين، وإثبات أصل ما أقيم منه بالهامش رعاية للأمانة العلمية، وتمكينًا للقارئ من اختيار الأصوب مما يراه.

جـ ـ ترك ما لم يتعين تصحيحه من الأخطاء في محله بالمتن، والإشارة إليه بالهامش إما بلفظ: هكذا في الأصل ولعل الصواب كذا، أو بلفظ: هكذا في الأصل من غير اقتراح تصويب.

د ـ تخريج الآيات القرآنية الواردة في المتن، بذكر أرقامها، وأسماء السور التي هي منها.

هـ ـ تخريج الأحاديث والآثار الواردة في المتن، بالاعتماد على أوثق المصادر في ذلك، كالكتب الستة، والموطأ، وغيرها، وكتب تخريج الأحاديث، كـ «نصب الراية» و«التلخيص الحبير»، و«التعليق المغني» لشمس الحق آبادي و«طريق الرشد» للشيخ عبد اللطيف آل عبد اللطيف، وغيرها.

و ـ تعريف الأعلام الواردة في المتن، التي تحتاج إلى تعريف في إيجاز وتركيز، مع الإحالة على مصادر ترجمتها.

ز ـ شرح الألفاظ اللغوية، والاصطلاحية، والحضارية التي تحتاج إلى شرح، بالاعتماد على أوثق المصادر في ذلك، حسب ما يقتضيه نوع اللفظ المشروح، وأكثر الألفاظ المشروحة فقهية وأصولية، وجدلية.

جـ ـ توثيق الأحكام، وخاصة في معاقد الخلاف، بالاستشهاد لها أو عليها من الكتب الموثقة لدى القائلين بها، اعتمادًا على أقدم، وأهم كتب المذاهب الفقهية، كـ: «الموطأ»، و«المدونة»، و«التفريع»، و«الإشراف»، و«التلقين»، و«المنتقى»، و«التمهيد»، و«المقدمات الممهدات»، و«عيون الأدلة» لابن القصار، و«البداية» بالنسبة للمالكية.

و«الأم»، و«مختصر المزني»، و«اختلاف الفقهاء» للمروزي، و«المهذب»، و«التنبيه»، و«الوجيز»، و«المجموع» بالنسبة للشافعية. و«المبسوط»، و«تحفة الفقهاء»، و«البدائع»، و«إيثار الإنصاف» لسبط ابن الجوزي، و«مختصر الطحاوي»، و«متن القدوري»، و«أحكام الجصاص» بالنسبة للحنفية.

و«المغني»، و«الإفصاح» لابن هبيرة، و«المحرر في الفقه» لمجد الدين أبي البركات، بالنسبة للحنابلة.

هذا مع الرجوع أحيانًا إلى ما دون هذه الأمهات إن لزم الأمر.

سادسًا: ترقيم المسائل ترقيمًا متسلسلاً، وعنونتها بما يناسب مضمونها، وكتابتها مستقلة عن بعضها، وذلك حتى تضبط فهرستها، ويسهل الرجوع إليها، والاستفادة منها.

سابعًا: وضع فهارس فنية تفصيلية، تعكس محتوى النص، وتيسر للقارئ

الوصول إلى ما يبتغيه منه. وقد بلغ مجموع هذه الفهارس سبعة هي:

1 ـ فهرس أهم المصادر والمراجع.

2 ـ فهرس الآيات القرآنية.

3 ـ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة، وآثار الصحابة الكرام، وقد صنف تصنيفًا معجميًا.

4 ـ فهرس الإجماعات، ولا خلاف وقد صنف، حسب كتب «تهذيب المسالك...» التي وردت فيها هذه الإجماعات.

5 ـ فهرس القواعد الفقهية والأصولية.

6 ـ فهرس الألفاظ المشروحة، وقد صنف تصنيفًا معجميًا.

صعوبات الإنجاز:

ولقد واجهتني وأنا أنجز هذا العمل صعوبات عديدة معقدة، أقتصر في هذا المقام على ذكر اثنتين منها هما:

1 ـ صعوبة الفصل في أخطاء المتن:

لقد قام التحقيق على نسخة وحيدة، كثيرة الأخطاء جدًا، وأخطاؤها متنوعة منها النحوي، والإملائي، ومنها التصحيف، والتحريف، والانطماس، والزيادة، والنقص، وغير ذلك، وبعض أخطائها في غاية الخطورة، بحيث تَتَحَرَّفُ معه الكلمة كليًا صورة ومعنى، كأن يُكتَبَ «كتاب» في محل «آية»، و«الحائض» في محل «الحائل»، و«القياس» في محل «الحيض»، و«الصلاة» في محل «الإقامة»، وغير ذلك، أو يَفْسُدُ بسببه المعنى ويَنقَلِب الحكم، كأن يُكتَبَ «يجوز» في محل «لا يجوز»، أو «له علي»، في محل «لي عليه»، أو «للّه» في محل «لغير اللّه»، أو «الحسن» في محل «محمد بن الحسن»، أو غير ذلك مما يعد بالعشرات.

وكان أمامي لمعالجة هذه الأخطاء خياران: إما أن أتركها كما هي فيخرج النص مشوهًا منفرًا شديد الاضطراب، وإما أن أتدخل فأجتهد في تصحيح هذه الأخطاء، وخاصة الخطير منها بقدر المستطاع، مع التنبيه على ما كانت عليه في الأصل قبل التصحيح في الهامش. فركبتُ الصعبَ، واخترتُ الخيار الثاني، وهنا كانت المعاناة والإرهاق، لقد كان تصحيح الخطأ الواحد يتطلب أحيانًا الوقوف عنده الليالي ذوات العدد، أو الرجوع إلى العديد من المصادر، قبل الفصل فيه بقضاء، وقد يحدث أن أعود إليه بعد الفصل فيه مرة ثانية، وثالثة، للتأكد من سلامة ما قضيت به فيه.

وإني على ما بذلت من جهد، واستفرغت من وسع في هذا المقام، لا آمن أن أكون قد جانبت الصواب أحيانًا، على أن ذلك إن وقع فأرجو أن يكون يسيرًا جدًا، بحيث لا يعد

شيئًا في مقابل ما حصل في النص من استقامة وإفادة بسبب التدخل المذكور. وباللّه التوفيق.

2 ـ صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة، من المصادر القديمة غير المحققة.

إن المصادر القديمة ـ وخاصة ما كنت بحاجة إلى الرجوع إليه أكثر من غيره منها، وهو كتب الفقه كالمبسوط للسرخسي، والبدائع للكاساني، وما أشبههما، غير مفهرسة فهرسة مفصلة تساعد الباحث على العثور على ضالته بيسر، فقد يتطلب البحث عن حكم ما، تقليب العديد من الصفحات قبل العثور عليه.

ولما كان عملي ليس تحقيق كتاب في الفقه متصل الأبواب والفصول والقضايا، وإنما تحقيق المسائل الفقهية المختلف فيها فقط، وهذه توجد متناثرة في ثنايا الكتب والأبواب والفصول، فإن تعبي في الحصول على المعلومات المطلوبة من هذه المصادر كان مضاعفًا وقاسيًا.

على أن هذه الصعوبات، ما ذكرت منها وما لم أذكر، كانت على قساوتها وشدتها، كثيرة النفع غزيرة الفوائد، فقد حملتني على قراءة ما لولاها لم أقرأه، وعلى فهم ما لولاها لم أفهمه، فكان ما حصل من فوائد بسببها، شفاء وعزاء لما أصاب النفس والجسم من معاناة منها. فللّه الحمد والمنة في كل حال.

بعض نتائج البحث:

وقد انتهى هذا البحث المتواضع والحمد للّه إلى نتائج أحسب أنها هامة منها:

أولاً: أنه أنقد نصًا فقهيًا نفيسًا نادرًا. ظل مجهولاً معطل الاستفادة منه على أهميته حوالي تسعة قرون. هذا النص هو كتاب «تهذيب المسالك» الذي أكاد أقطع أنه بعد نشره سيصنف من قبل الباحثين المختصين ضمن المصادر التي لا غناء عنها، في ميدان الدراسات الفقهية المقارنة.

ثانيًا: أنه عرف لأول مرة ـ بشكل موسع نسبيًا ـ فقيهًا مغربيًا مالكيًا، قدوة في العلم والعمل، والجهاد في سبيل اللّه، هو الإمام الشهيد شيخ المالكية بدمشق، أبو الحجاج، يوسف بن دوناس الفندلاوي الذي بلغ من نفوذ الشخصية العلمية ما قد عرفنا، ومن التمكن في الفقه أن كان يرجح ما قوي دليله عنده، وإن خالف مشهور المذهب، وقول أكثر الأصحاب.

ثالثًا: أنه قدم تحليلاً متكاملاً للخلاف الفقهي، وقضاياه، وما يتصل به بشكل يحسب أنه لم يسبق إليه، أبان من خلاله عن حقيقة هذا الخلاف، وما يسوغ منه،

وموجبات قيامه، وأهمية معرفته، والموقف الصحيح منه، والأدب اللازم لمناقشة مسائله.

رابعًا: أنه بوضعه قائمة بأسماء المؤلفات في الخلاف العالي منذ القرن الثاني الهجري إلى وقتنا الحاضر ضمت من المخطوطات المعرفة فقط 117 مخطوط، قد أبان عن الجهود العلمية العظيمة التي بذلها علماؤنا في هذا الميدان، كما يسر أسباب البحث في هذا العلم الهام الذي يترشح للناظر فيه كما سبق أن يبلغ درجة الاجتهاد، وأن يصير جديرًا بأن يتبين له الحق في كل نازلة تعرض له.

كلمة ختام:

وفي ختام هذا العرض، أود ألا يفوتني التأكيد بأني وإن كنت قد أنفقت في تجويد هذا العمل حر أوقاتي وكريم طاقاتي. وبذلت فيه وله من النظر والإعداد، ما رجوت أن أبلغ به إلى المستوى المراد، فإني مع ذلك لا أدعي له البراءة من الخلل ولا السلامة من الوقوع أحيانًا في بعض الزلل: بل إني أراه بحاجة إلى تقويم خبير، ونقد بصير، لإقامة أوده وتثقيف أمته، لأني وأنا أعمل فيه، ما أنجزت شيئًا منه ثم عدت إليه إلا وقد بدا لي فيه، فقلت: لو فعلت كذا لكان أقوم، ولو تركت كذا لكان أسلم، فسبحان من تنزه عن النقص بوصف الكمال، واتصف بكمال صفات الجلال والجمال، لا إله إلا هو.

كما أود ألا يفوتني أيضًا أن أتقدم بجزيل شكري ووافر امتناني إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد، بقليل أو بكثير من داخل الوطن أو خارجه على إنجاز هذا العمل الذي أسأل الله تعالى أن أكون قد هديت فيه الرشد، ووفقت فيه إلى تحقيق القصد، كما أسأله سبحانه أن يجعله خالصًا لوجهه، متقبلاً لديه، عام النفع في عباده إلى يوم الدين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين.

* * *

شرح الرموز

ت: توفي.
ج: جزء.
خ: خزانة.
خ ع: الخزانة العامة.
خ م، أو خ ح: الخزانة الحسنية.
خ و: الخزانة الوطنية.
د: الدكتور.
ر: رقم.
س: في الكتب: السفر، وفي المجلات: السنة.
ص: الصفحة.
ط: طبعة.
ع: عدد.
عب: عبادات.
ق: القرن.
ل: لوحة.
مج: مجلد.
مخ: مخطوط.
مع: معاملات.
ن م: نفس المصدر أو النص المحقق.
هـ: هجرية.
و: وجه.
ن: انظر.
خط مائل بين رقمين / : الأول رقم الجزء والثاني رقم الصفحة.
. . . . : حذف.
*: علامة استدراك ما فات من التعاليق.

[هـ ورقم]، : نهاية صفحة من المخطوط، وبداية أخرى.

[]: علامة حصر ما لم يكن في الأصل، كعناوين المسائل، وأرقامها، وما كمل من المتن، أو كان زائدًا أو مضطربًا.

«»: علامة حصر النصوص القرآنية والحديثية، والنقول.

ق م: قاعدة مالكية.

ق ح: قاعدة حنفية.

ق ش: قاعدة شافعية.

ق ش ح: قاعدة شافعية حنفية.

* * *